



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

تقرير المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان حول الوقفة الاحتجاجية السلمية في ساحة الإرادة ليوم 19 سبتمبر 2021

يستمر فريق الرصد والتوثيق التابع للمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بمتابعة الأنشطة الاحتجاجية السلمية التي تقام أسبوعياً في الكويت. وقد قام رئيس الفريق - المستشار أنور الرشيد - بمتابعة مجريات فعالية الوقفة الاحتجاجية في ساحة الإرادة المُعنونة بـ"سبت إنقاذ وطن 16" في يوم الثامن عشر من سبتمبر 2021. وقد اتّسمت الوقفة الاحتجاجية بقدرٍ عالٍ من السلاسة والتنظيم، وشارك فيها عدة مجموعات على رأسها "مجموعة الحُرّيّة الطيّبة" بالإضافة إلى العديد من المواطنين والناشطين. وخلال الوقفة، أدلى العديد من المشاركين بتصريحاتٍ للصحافة الإلكترونية، في حين استمرّ غياب الصحافة التقليدية عن تغطية هذه الاحتجاجات على مدى الأسابيع الماضية. من جهته، وخلال خطابه أمام جماهير ساحة الإرادة، كشف المستشار أنور الرشيد خطاباً موجّهاً لوزير خارجية دولة الكويت، تضمّن استفساراً عن توصيات مجلس حقوق الإنسان المُتعلّقة بالحُرّيّات، إلّا أنّ الوزارة رفضت استلام الخطاب. كذلك، كشف الرشيد عن خطابٍ آخر تمّ تسليمه لمجلس الوزراء بذات المضمون، دون أيّ جواب. إضافةً إلى ذلك، تحدّث الرشيد عن وثيقةٍ أخرى تتضمّن خطاباً موجّهاً إلى وزير العدل الكويتي بشأن تطبيق القوانين المُقيّدة للحُرّيّات، والتي طالت أحكامها ثلاثين سجين رأي، وتعدت غراماتها الثلاثة ملايين دولار أمريكي بحق الناشطين السياسيين. وفي مبادرةٍ من النائب ثامر السويط - رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأُمّة الكويتي، استقبل السويط المستشار الرشيد، الذي سلّمه قائمةً بتوصيات مجلس حقوق الإنسان لحكومة دولة الكويت التي أبلغت المجلس بأخذ العلم بها منذ يوليو 2020. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التوصيات (157/49 - 157/66 - 157/67 - 157/152) كانت تنطوي على مطالباتٍ بتعديل القوانين المُقيّدة للحُرّيّات المعمول بها في الكويت. كذلك، سلّم الرشيد قائمةً بأسماء وسنوات السجن التي صدرت بحق المُغردين وأصحاب الرأي والسياسيين، والتي بلغ إجمالي أحكامها 830,4 عاماً. الجدير بالذكر أنّ النائب ثامر السويط قد وعد بمتابعة الأمر مع الحكومة الكويتية في القريب العاجل. من ناحيةٍ أخرى، جدّد فريق الرصد والتوثيق التأكيد على استمرار وزارة الداخلية الكويتية على موقفها المعرقل واستمرار محاولات التضييق على المشاركين لمنعهم من الوصول لساحة الإرادة للمشاركة في الاحتجاجات. وهنا يشدّد المجلس الدوليّ لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان على أنّ استمرار وزارة الداخلية بهذه السياسة تجاه المواطنين يُعتبر انتهاكاً صريحاً لحقّ المواطنين المشروع بالتجمع السلمي، الأمر الذي يتنافى مع التزامات وتعهدات الحكومة الكويتية بما يتعلق بحقوق المواطنين الكويتيين المحمية بموجب الدستور.

ممثل المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان في دول الخليج العربية

المستشار الحقوقي الدولي أنور الرشيد

التاسع عشر من سبتمبر 2021